ورأى حوري أن «أي كلام يتعلق بالمرحلة الماضية

لم يعد له معنى، إن البعض قد يعتبر مضمون المقابلة

نوعاً من التراجع السياسي، لكن في الحقيقة نحن

في مرحلة زار فيها الرئيس الحريري دمشق أكثر

منّ مرة، وعليه فإن التراجع عن الاتهام السياسي

لسورية تمّت ممارسته بالفعل من خلال الزيارات قبل ا

ممارسته بالقول من خلال المقابلة». وإذ لفت إلى أننا

«في مرحلة جديدة تشهد محاولات إسقاط المحكمة

عن طريق إيجاد ملفات وهذا لن ينجح»، قال: «ليس

سراً أنه وعلى طاولة قادة 14 مارس قيلٌ بشكل واضح،

نحن لم نخترع شهود الزور ولسنا بموقع الدفاع

عنهم ولا يجوز أن نضع أنفسنا في معرض الدفاع

عن هؤلاء، ولا سيما أن بعض الفريقَ الآخر يريد أخذ

الأمور إلى مكان آخر». وأضاف: «إنّ تراجع الرئيس

الحريري عن الاتهام السياسي لسورية لا يعنى بأي

حال من الأحوال التبرؤ من مرحلة كاملة عاشها البلد،

لكننا نجدها فرصة لفتح صفحة جديدة نؤسس

عليها جميعاً، تتضمن تأكيد الثقة وتكريس علاقات

### «حزب الله» سيمضي في المطالبة بـ «دحرجة الرؤوس»

# سورية «مرتاحة» لمواقف الحريري ... وحلفاؤها في بيروت يعلنون «الحرب» عليه

بدا من الصعوبة اسباغ التوقعات القاطعة والواضحة حيال المسلك الذي ستتخذه الملفات الخلافية المفتوحة في لبنان عشية اسبوع ينتظر ان يعيد احياء الحركة السياسية بعد ايام منّ الانحسار بفعل عطلة الفطر. ذلك ان المهادنة او التهدئة التي كان يؤمل ان تترسخ في هذه العطلة اختُرقت بقوةً عبر سجالات اتسمت بحدة بالغة خصوصاً في الهجمات المتبادلة حول موضوع شعبة المعلومات في قوى الامن الداخلي بين نواب من «تكتل التغيير والاصلاح» الذي يترأسة العماد ميشال عون و«تيار المستقبل» الذيّ يقوده الرئيس سعد الحريري، فيما شكل المؤتمر الصيحافي الذي عقده امس المدير العام السابق للأمن العام اللواء حميل السيد علامة تصعيد اضافية في ملف «شبهود الزور».

واذا كانت المُعطيات المسبقة تشير الى ان ملف «شبهود الزور» مقبل على تصعيد واسبع بعد الفطر، فإن اللواء السيد ذهب ابعد من التوقعات حين شنّ هجوماً لاذعاً على الرئيس الحريري لم يوفر فيه اي نعت او صفة، حتى انه تجاوز كل التوقعات حين ذهب الى التهديد المباشر للحريري بأنه «سيأخذ حقه بيده» اذا لم يحاكم «شبهود الزور»، وهو امر لم يسبقه

اليه اي سياسي حتى في اطار الحملات التي يشنها عدد من حُلفاء سورية و«حـزب الله» على المُحكمة

واذا كان السيد الذي التقى الرئيس السوري بشار الاسد الاسبوع الماضي، تحدث عن امكان اصدار قاضي التحقيق في سورية مذكرات توقيف في حق عشرات الشخصيات التي ادعى عليها السيد لدى القضاء السوري على خلفية ملف «شهود الزور» وتوقيفه في ملف اغتيال الرئيس رفيق الحريري لنحو 44 شهراً، فإن ثمة من رأى في هجومه امس عنواناً لتصعيد اوسع في ملف «شبهود الزور» يراد من خلاله افهام الحريري أن الحديث الذي ادلى به قبل اسبوع الى صحيفة «الشرق الأوسط» لن يكفي ولن يكون سوى البداية، وانه مطلوب منه الذهاب الَّى خطوات عملية وفورية في ملف «شهود الزور». وسبق لـ «حزب الله» ان كان واضَّحاً في هذا السياق مع تأكيده ان المطلوب هو تحرك قضائي ضد من سماهم نائب الامين العام للحزب الشيخ نعيم قاسم «رؤوس» شهود الزور الذين دعا الى «دحرجتهم».

وبين موقف «حزب الله» وتهديد السيد امس للحريري، يتضح بما لا يقبل جدلاً ان موقف رئيس الحكومة مقبل على إثارة مزيد من اللغط والمفاجآت على المسرح الداخلي بين اتجاهين شديدي التناقض

والتصاريح: الاتجاه الذي يريد استغلال موقف الحريري لارغامه على مزيد من التنازلات، والاتحاه السائد لدى قوى «14 مارس» للاكتفاء بما اعلنه الحريري ووضع حد حاسم لتنازلات اضافتة خشبة المس بمسألة مبدئية وثابتة هي مصير المحكمة

وسطهذه الاجواء تعتقد مصادر واسعة الاطلاعان الاسبوع المقبل سيشهد اتصالات على مستوى كبير من الاهمية. أذ أن موقف الحريري ترك ارتياحاً سورياً واضحاً لكنه لم يقترن بملامح مماثلة لدى حلفاء سورية. وإذا مضت دورة التصعيد على هذا المنوال فان ذلك سيرسم علامات استفهام كبيرة حول حقيقة الموقف السوري وطريقة ترجمته مما يضع الحريري في موقع لا يحسد عليه، علماً ان ما اعلنه جميل السيد امس سيعطي قوى 14 مارس ورقة اضافية للتشدد في مسألة وضّع حد للمواقف المرنة التي يتخذها

وسطُّ هذا المناخ، سعى فريق رئيس الحكومة الى تأكيد ثبات الأخير في موقفه الداعم للمحكمة الدولية، اذ اوضح النائب في كتلته عمار حورى أن مقابلة رئيس الحكومة لـ»الشَّرق الأوسط» تتضمن «محاولة لَفُكُ الاشتباك بين المحكمة الدولية والقضايا التي تؤثر عليها»، معتبراً أن «ما قاله الرئيس الحريري

قيّمة لمصلحة البلد»، مشيرا إلى أن «البعض يحاول لا داعى لتبريره من طرفنا وعلى الجميع قراءة كل المعطبات الإقليمية المرئية وغير المرئية»، مشيراً إلى وضع دفتر شروط جديد وهذا أمر مرفوض ولسنا أن «ما جاء في المقابلة فيه تأكيد لما هو معلن أصِّلاً، بوضع تقديم شهادات حسن سلوك لأحد لأننا نقوم ولا سيما أن التحقيق وضمن ما هو معلن صار على في موازاة ذلك، بقيت «السخونة» تلفّ جبهة

السجّال المستمر على «صخبه» بين فريق العماد عون والرئيس الحريري على خلفية هجوم الأول على فرع المعلومات نتيجة توقيف القيادي في «التيار الحر» العميد فايز كرم بتهمة التعامل مع اسرائيل. وبرز امس تطور جديد على هذا الصعيد، تمثل

في انتقاد ذات دلالات وجّهه النائب في كتلة الرئيس التحريري خالد زهرمان لوزير الداخلية زياد بارود على خلفية موقف الأخير من البيان الذي أصدرته المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي وردّت فيه على العماد عون، واعلانه اتخاذ «تدابير مسلكية» نتيجة ما اعتبره تجاوزاً للصلاحية في إصدار الردّ من دون

فقد اكد زهرمان في اشارة غير مباشرة الى بارود «ان المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي مخوّل ضمن القانون الدفاع عن قوّى الامن وضباطهاً وعناصرها وتوضيح اي اتهامات قد يسعى البعض لالصاقها بها طالما أن هذه المديرية وجميع أفرادها وجدوا أنفسهم وحيدين في مرمى النيران السياسية

والهجوم العبثي بعد أن تخلى عنهم من كان يجب أن يكون المدافع الأول عن كرامتهم وذلك عقب خلوة سياسية لعشر دقائق» (بين بارود والعماد عون).

واستغرب مواقف «التيار الحر» المستجدة لافتا الى انه «بالأمس قال ميشال عون أن فايز كرم هو «بوضاس»، أي خائن! فما الذي تغيّر؟ وممّ يخاف السوم؟ هل المطلوب الضغط نفسيا لمنع فايز كرم من الكلام؟ وما هو الكلام الذي لا يريدون لفايز كرم أن يقوله؟ أم هل الخوف يكمن من أن تبدأ شعبة المعلومات بتوجيه أسئلة إلى من قال فايز كرم انهم على علم بما كان يقوم به؟».

وشدد على «أن الهجوم على شعبة المعلومات لن يسقط شيئا من اعترافات كرم المدونة بمحاضر رسمية»، معتبرا إياه هروب إلى الأمام بدلا من مواجهة الحقيقة مهما كانت مرة.

وختم بيانه قائلا: «إن الدفاع المستميت عن عميل اعترف رسمياً بعمالته لا نجده غريبا على من انتقد إسحق رابين حين كانت دماء الجنوبيين تسيل في 10 ابريل 1995 (في حديث للنهار) على ارتكابه خطأ بتفاوضه مع سورية وإهماله لبنان، كما ليس غريبا على من اعتبر قضية مزارع شبعا مجرد

كذبة، ووصف عمليات المقاومة بالجنوب بالانتحارية

أخذ على رئيس الحكومة دفن والده في «الأرض المغتصبة»

# جميل السيّد للحريري: أقسم بشرفي إذا لم تعطني حقي فسآخذه منك بيدي

○ ليخضع الحريري لآلة كشف الكذب لتأكيد أنه لم يدعم ويمول شهود الزور

○ ليعترف الحريري بأنه باع دم والده لمدة 4 سنوات من أجل تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد

○ كل هذه التركيبة «بدها إعدام» ولا بد من إسقاط الدولة ولو بالقوة في الشارع

○ على مصر سحب الديبلوماسي أحمد حلمي من لبنان لانه يعمل على الفتنة

«شهود الزور» أمام لجنة التحقيق الدولية، تسهيلاً لملاحقتهم بتهمة

السيّد، العائد من لقاء لأكثر من ساعتين مع الرئيس السوري بشار الأسد الأسبوع الماضي، شنّ هجوماً غير مسبوق على رئيس الحكومة وعدد منّ السياسيين والقادة الامنيين، محوّلا مؤتمره الصحافي الذي عقده صباح أمس منبراً لمواقفٌ «نارية» تطايرت شظاياها في اكثر من اتجاه.

الإدلاء بإفادات كانت سبّبت احتجاز حريته مع 3 ضباط أخرين كبار

على مدى ثلاث سنوات وثمانية أشهر بين نهاية اغسطس 2005

فقد اعتبر السيد ان قرار الافراج عن الضباط الاربعة «تضمن الحديث عن تغيير في افادات بعض الشهود»، لافتا الى انه «ما لم يحاسَب شهود الزور قَعبثا التفتيش عن الحقيقة» في جريمة اغتيال . ل نُدس الشهيد رفيق الحريري.

وأشار الى أن اهتمام وزير العدل ابراهيم نجار بملف شهود الزور يناقض ما اعلنه قبل عام من «ان القضاء العدلى تصرف بحكمة

عندما لم يردّ على جميل السيد». ولفت الى انه «عندما وجهوا الاتهام لسورية في قتل رئيس الحكومة الاسبق رفيق الحريري سمحوا للمجرم بقتل البقية ممن

وذكران النائب العام التمييزي سعيد ميرزا اجاب الرئيس السابق للجنة التحقيق الدولية سيرج براميرتس «ان الاعتبارات السياسية والامنية تمنع إطلاق الضباط الاربعة عندما قررت المحكمة الدولية أن لا موجبات لاحتجازهم»، مشيراً الى «ان المحكمة الدولية تعرف ن وراء شهود الزور فريق الرئيس سعد الحريري السياسي والامني



والقضائي». واضاف: «كل من كذب في تحقيق رسمي سواء اقسم اليمين او لا، يُعتبر شاهد زور عند الجميع الا عند «تيَّار المستقبل» وفرعه الشرقي اي القوات اللبنانية»، موضّحاً «ان المحكمة لا تربد محاسبة شهود الزور لان رؤساء كبيرة في الدولة ستسقط».

ميرزًا من ان ممارسات القضاء اللبناني ستضرب صدقية المحكمة الدولية»، مشيرا الى «ان ميرزا ما زال حتى اليوم يأخذ قسائم البنزين

ودعا الحريري الى «الخضوع لآلة كشف الكذب لتأكيد انه لم يدعم ولم يمول شهود الزور»، والى ان يعترف بأنه «باع دم والده لمدة 4 سنوات من اجل تنفيذ مشروع الشرق الاوسط الجديد»، مطالباً الشعبُ اللبناني بـ «رفض الوضع القائم حتى ولو تطلب الامر إسقاط

واذ أكد «ان وسط البلد مغتصب من سوليدير»، توجه للحريري بالقول: «يجب ألا تقبل بدفن والدك بأرض مغتصبة». واضاف: «اقسم بشرفي يا سعد الحريري إن لم تعطني حقي فسأخذه بيدي في يوم

زهير الصديق، (النائب) مروان حمادة و(الصحافي) فارس خشان واحمد مرعي وجوني عبدو، وغيره من الشخصيات التي صدرت تحقها استنابات قضائية من القضاء السوري».

تواطأوا على التحقيق»، مضيفا: « كل هذه التركيبة بدها إعدام». ولفت الى ان «ابراهيم جرجورة أوقف لمدة سنتين على يد ميرزا وفي الوقت الذي اشار فيه الى ان رئيس فرع المعلومات العقيد

والياس عيد و(رئيس لجنة التحقيق السابق) ديتلف ميليس لأنهم

عندما يقال له انك تضرب المقاومة»، لفت الي «ان الحسن اعتقل العملاء من الدرجات العاشرة والتاسعة اما الدرجة الاولى والثانية فلم يعتقلوا»، كاشفا «ان الحسن اتصل ببعض الصحافيين وقال لهم انه منذ 2006 التهمة لابسة حزب الله باغتيال الحريري». ورأى السيد ان «كل من كذب في تحقيق رسمي في العالم هو

شباهد زور»، ودعا القاضي دانيال بلمار إلى الاستقالة، كما دعا القاضى انطوان كاسيزي إلّى الاستقالة أيضًا» كي لا يسقطا الحد الأدنى الذي يملكانه من الشُّهامة، وكي لا يكونا إلىَّ جانب المزورين من أمثال ديتليف ميليس وغيرهارد تيمان ووسام الحسن وفارس خشان وصقر صقر وسعيد ميرزا ومروان حمادة وسمير شحادة

وأعلن السيد أنه سيطلب تحويل الاستنابات القضائية السورية بحقّ الشّخصيات اللبنانية التي ادعى عليها في سورية إلى مذكرات تُوقيُّف غيابية، محذرا الرئيس الحريري من ان (العقيد) وسام الحسن سبتم توقيفه في حال زار سورية بعد صدور مذكرات التوقيف، وإن كان اليوم «طالعً نازل على الشام»، ثم دعا الناس إلى «الانقلاب على السلطة ومهاجمة المسؤولين في بيوتهم»، وانه «مستعد ليكون في

وطلب من رئيس الحكومة «اذا اراد ان يكون ملكا على لننان، ان يتمتع بشهامة الملك»، في اشبارة الى العلاقة التي تربطه بخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز. من جهة ثانية، اعتبر السيد «ان لبنان مستهدف بمؤامرة واوساط

بالادارة المصرية والاردنية والاميركية والاسرائيلية تريد الفُتنة»، . داعيا الادارة المصرية الى «أن تسحب الديبلوماسي احمد حلمي من لبنان لانه يحرض على الفتنة ويتحدث باسمها ويقول ان مصر ستقاتل السوريين».

واذ أكد «أن هناك 6 ضباط لبنانيين بينهم 4 ضباط مسيحيين لا يعرفون الضباط السوريين ولا حتى تحدثوا معهم»، اشار الى «ان وسام الحسن عم بيتجرجر على صباط رستم غزالة».



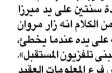
«... أقسم بشرفي يا سعد الحريري... إذا لم تعطني حقى فسآخذه من دون ان يتحول الى المحكمة فقط لمنعه من الكلام انه زار مروان بيدي في يوم ما، وروح احبسني». هكذا «توعّد» المديّر العام السابق حمادة وماذا لقنه حمادة وكيف كان يضربه على يده عندما يخطئ، كما فعل فارس خشان مع حسام حسام في مبنى تلفزيون المستقبل». سعد الحريري على خُلفية ملف «شهود الزور» الذي يتولى السيّدُ متابعته على خطين: عبر القضاء السوري حيث تقدّم بدعوى «ضد وسام الحسن «اراد من وراء اكتشاف العملاء القول انه يقاوم اسرائيل شبهود الزور السوريين وشركائهم اللبنانيين، ممّن وردت أسماؤهم في الدعوى والتحقيقات» شملت عدداً من الشخصيات السياسية والقضائية والإعلامية والامنية اللبنانية من «فريق» رئيس الحكومة، وعبر «المحكمة الخاصة بلبنان» التي تبتّ في الآيام القليلة لمقبلة عبر قاضي الأمور التمهيدية دانيال قرانسين مسألة الطلب لذي قدمه المدير العام السابق للأمن العام للحصول على إفادات

وكشف عن ان مدعى عام المحكمة الدولية دانيال بلمار «حذّر

الدولة بالقوة في الشارع».

ودعا رئيس الحكومة الى «محاسبة ميرزا، والقاضيين صقر صقر

ولفت الى «ان الحريري سيفاجأ بمذكرات غيابية بحق محمد



○ مذكرات غيابية ستصدر من سورية بحق مروان حمادة وجوني عبده وفارس خشان وآخرين

○ وسام الحسن اتصل ببعض الصحافيين وقال إنه منذ 2006 التهمة لابسة «حزب الله» باغتيال الحريري



إيران مستعدة للإفراج عن الأميركية سارة شورد بكفالة 500 ألف دولار «بدواعي الرأفة الإسلامية»

## فائزة رفسنجاني: بعد تدمير إيران أحمدي نجاد يسعى إلى تدمير العالم

طمران – من أحمد أمين |

وجهت فائزة رفسنجاني ابنة رئيس مجلس خبراء القيادة رئيس مجمع تشخيص النظام علي اكبر هاشمي رفسنجاني، في لقّاء مع مع مجلة «فورين بوليسي» الاميركية، أنتقادات غير مسبوقة الى الرئيس محمود احمدى نجاد الذي استغل المناظرات الرئاسية في العام 2009 ليتهم ابناء رفسنجاني بالفساد المالي. لكنّ ورغم اصرار الكثير من اقطاب السياسة في ايران، لم يُقدم اي دليل الى الأجهزة القضائية التي تُثبت صَّحَة كلامه. وقالت فائزة: «بعد تدمير ايران، يسعى احمدي نجاد الى

كمًا عرضت الى اداء نجاد والبيانات والارقام التي يقدمها بين الفينة والاخرى عن انجازات حكومته، موضحة .. «ان هذه الارقام مفتركة من قبله، فالشعب الايراني يمر في

المرحلة الراهنة بظروف مزرية». ورأت أن احمدى نجاد هو الشخص «الذي ما أن يضع بده على شبيء حتّى يدمره» ، مضيفة «ان الاّشخاص غيرّ المؤهلين هم الذين على رأس الامور في البلاد حالياً، اما

المديرون الاكفاء فهم اما في السجون او تم طردهم او تركوا وتابعت «ان السلطة لا تشعر بأى قلق حيال الانتخابات

المقبلة ، ومن الواضح انه سوف لنّ يتم اجراء انتخابات بمعناها الحقيقي في البلاد». واتهمت رفسنجاني السلطة باسقاط حجاب الخُدل والحياء عن نفسهاً «لذلك انها تتابع وفي شكل

علني السلوك غير القانوني واللا إنساني والمخالف وعن «حركة المعارضة الخضراء» الاصلاحية، قالت:

«فى تقديري أن غالبية الشعب الأيراني هم أعضاء في هذه الحركة ، وانها تطالب بحقها الذي تمت مصادرته في انتخابات الرئاسة الاخيرة (يونيو2009)، وان كل ايراني يسير على طريق الحق والحرية والديموقراطية وتعزيز الحالة التنموية في البلاد، هو عَضو في هذه الحركة».

نبران الاعتراضات الشعبية ، لكنه زاد في عمق مشاعر الغضب والاستياء العامة».

المرجع الاصلاحي على محمد دستغيب رسالة الي هذا المجلسُّ عشية انعقاد آجتماعه الـدوريُّ، انتقد فيها اداء السلطة الحاكمة وسبل تعاملها مع قادة المعارضة، لاسيما مير حسين موسوي ومهدي كروبي. وقال: «مضى اكثر من عام على انتخابات الرئاسة في وقت مازال عدد كبير من الناس يطالبون بحقوقهم، وياتّرى هل عملنا نحن في مجلس خبراء القيادة بواجبنا الدينى والشرعى والعرفى، اي تنفيذ القانون الإساسي من قبل السلطات الثَّلَاثُ؟». ۚ ويسعى المتشددون في هذا المجلس الى ازاحة رفسنجاني عن مُقعد رئاسة المُجلسّ بسبب دفاعه عن حقوق الشعبّ

أحمدي نجاد سيزور «مارون الراس» ويلقى كلمة في بنت جبيل

| بيروت - «الراي» |

نقلت صحيفة «الخليج» الاماراتية عن مصادر إيرانية ان الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد سيقوم، أثناء زيارته الرسمية إلى لبنان يوم 13 اكتوبر المقبل، بزيارة المناطق التي تضررت في جنوب لبنان أثناء «حرب يوليو» 2006 بين المقَّاومة اللبنانية وإسرائيل.

ولفتت الصحيفة، حسب تلك المصادر، إلى «أن الرئيس الايراني سيلقي خطاباً في ملعب رياضي في مدينة بنت جبيل التي شهدت أرضها أقسى المعارك في يوليو 2006». وذكرت أن نجاد سيصل إلى منطقة مارون الراس القريبة من الحدود اللّبنانية - الفلسطينية، حيث سيتم افتتاح مركز إيراني تاريخي.

ومنه تطييب خواطر المتضررين في قمع حركة الاحتجاجات ورأت ان «من الممكن ان يكون القمع اخمد حسب الظاهر والافراج عن السجناء السياسيين وتوفير مناخ حر للاعلام. ومضى دستغيب يتساءل: «بعد اكثر من عام، هل تمكنا في اطار النظام من صنع اجواء خالية من الرعب والخوف؟ من ناحية اخرى، بعث عضو مجلس خبراء القيادة

واذًا زعمنا مجددا بان المجتمع لا يعاني من اي مشاكل، اذاً لم نتحدث باستمرار عن الوحدة ؟ وآذا كانت الوحدة متحققة فلم لا يشعر المواطنون بالاستقرار الحقيقي؟ لماذا تواصل فئة قليلة اطلاق ما يحلو لها من كلام ولا تخشى اي عواقب ومساءلات؟وهل تساءلتم انتم الاعضاء في مجلس الخبراء أنه لماذا أخفقنا حتى اليوم في اقناع الامَّة بقبول الاوضاع الحاكمة على الارض؟ وهلَّ ادركنا لم مراجع وعلماء الدين غير راضين على الاوضاع المعيشية؟ هلّ تعلمون ان عدم رضا هؤلاء يعني اهتزاز مكانة هذا المجلس

ويأخذ مجلس خبراء القيادة الذي يضم نحو 90 من كبار رجال الدين البالغين درجة الاجتهاد الفقهي، على عاتقه اختيار المرشد الاعلى ومراقبة ادائه وحتى عزّله اذا عجز عن اداء المهام المناطة اليه في اطار القانون الاساسى، وقد اثار دستغيب اخيرا غضب القّوى المحافظة لكونه وجّه اكثر من مرة انتقادات غير مباشرة الى القائد الاعلى آية الله على خامنئي، لاسيما في ما يتعلق بكيفية تعاطيه مع التداعيآت التى ترتبت على نتائج انتخابات الرئاسة التى تشكك المعارضيَّة بصدقيتهاً ونزاهَتها.

كما اشار دستغيب الى مناخ الاتهامات الذي ألقى بظلاله على ايران خلال السنة الماضية، ورأى «ان قوى المعارضة الاصلاحية عمقت من عناصر الاتحاد في ما بينها، وانها تبدي المزيد من الرغبة في تحقيق واعادةً احياء أراء الامام الخميني، وانها لا تطالب سوى بان يعمل مجلس صيانة الدستُورُ (يشرف على الانتخابات) والاجهزة الامنية، على تنفيذ مُفَاد القانون الاساسي».

ثملفت الى الاحاديث التي تزعم سيادة الانفراج السياسي في البلاد ودعوة هذا وذاك الى التسامح، وتساءل: «هلَّ التسامح مقابل عدم تنفيذ القانون الاساسى هو امر منطقى ويمكن تطبيقه»؟ وقال: «لم كل هذا السيل من الاتهامات الي



فائزة رفسنجاني

العظماء السيد المهندس مير حسين موسوي وحجة الاسلام مهدي كروبي ورفاقهم في حين ان اي محكمة لم تستطع اثبات صحة تلك الاتهامات، وطبعا مازال البعض يوجه التهم لهذا وذاك، في حين انهم يعلمون ان هذه السلوكيات لا توفر الانفراج السياسي الذي يسهم في حفظ النظام، ولكن ما الذي يمكن ان نفعله اذ ان البعض السائر في طريق كيل الاتهامات والإكاذيب واعتماد القضايا التخيلية، مازال مصرا على سلوكه ، والأسوأ من ذلك يعتبر نفسه الذراع المنفذة لاوامر الامام المهدي الموعود»، في اشارة الى مقولة اخيرة لخامنئي اشار فيها الى ان الولتي الفقيه هو نائب الامام صاحب الزمان واطاعته امر مفروغ منه.

القاضي فأن المتهمين الاميركيين اللذين ثبتت عليهم تهمة سيطلق سراحها يسيب مرضها ويدواعي الرأفة الإسلامية بضمانة مالية» وقال «ان المتهمة الاميركية بإمكانها مغادرة

من جانب ثان وبعد مجموعة من المواقف الرسمية المتناقضة، أعلن المدعى العام في المحاكم المدنية والثورية في طهران عباس جعفري دولت أبادي «أن اثنين من المتهمين الأميركيين (شين مايكل بوير 28 سنة و جوش فيليكس فاتال 27 سنة) ستمدد فترة احتجازهم بينما سيفرج عن المتهمة الثالثة (سارا اميلي شورد 31 سنة) بضمانة مالية تبلغ 500 مليون تومان (تحو 500 الف دولار)، مؤكدا «ان الأميركيين الثلاثة يحاكمون بتهمة التجسس بتهمة دخولهم الاراضى الايرانية العام الماضي عبر كردستان العراق، في شكل غير قانوني». واضاف «استنادا الى حكم

التجسس تم تمديد فترة احتجازهم بينما المتهمة الثالثة ايران بعد ايداع الضمان المالي المذكور، على أن تحظر الى ايران في موعد الجلسة المقيلة للمحكمة».

## قتيل وجريح بإشكال مسلح في باب التبانة

| بیروت - «الرای» |

قَتل شادي عيسى وجُرح مصطفى.ص في إشكال فردي وقع فجر امس في محلَّة باب التَّبانَّة في طرابلس (شَّمَال لبنان) بين شَّادي ـ وشباب من آل العرب سرعان ما تطور الى اشتباك مسلح. وفور اندلاع الاشتباك، تدخّل الجيش اللبناني وعمل على تطويق الاشكال، وبوشرت التحقيقات لمعرفة ملابسات الحادث وتوقيف

## «الأطلسي» يدعو إلى درع جديدة لحماية أوروبا من تهديد ايران النووي

لندن - يو بي اي - دعا الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) أندرس فوغ راسموسن إلى اقامة درع صاروخية جديدة لحماية أوروبا من التهديد النووي الايراني، واقترح بأن النظام الجديد يمكن اقامته بالتعاون مع روسيا. وقال راسموسنّ في مقابلة مع صحيفة "صنداي تليغراف" الصادرة، أمس، إنه "يحظى بالدعم الأميركي الكامل لمشروع اقامة درع دفاعية بكلفة 200 مليون يورو، ويأمل أن يتم الاتفاق عليه في نوفمبر في القمة التي سيعقدها

واضاف أن سبب طرحه الآن اقتراح اقامة نظام صاروخي دفاعي جديد وفعًال لحلف الأطلسي في أوروبا "يعود إلى امتلاك ايران صواريخ قادرة على ضرب أوروبا وعدم اخفاء رغبتها في تطوير قدراتها في هذا المجال بصورة أفضل، وحقيقة أن حصولها على قدرات نووية في نهاية المطاف سيشكل تهديداً خطيراً ومباشراً للحلفاء".

واشار راسموسن إلى أن النظام الجديد "يمكن اقامته بالتعاون مع روسيا"، مع أن الأخيرة عارضت بشدة المحاولات الأميركية السابقة لاقامة درع صاروخية في أوروبا.

وقال: "يمكننا بناء نظام دفاع صاروخي فعال لحماية جميع سكان دول الناتو من خلال ربط الأنظمة القائمة حالياً وبكلفة قليلة حتى في زمن الشدة الاقتصادية لا تتجاوز 200 مليون يورو خلال السنوات العشر المقبلة تتقاسمها البلدان الثمانية والعشرين الأعضاء في حلف الأطلسي، وبهذه الكلفة المتواضعة نستطيع حماية 900 مليون مواطن".

ودعا راسموسن إلى اشراك الروس اذا ما قرر الناتو المضى قدماً في تطوير نظام الدفاع الصاروخي لاعتقاده بأهمية مثل هذه الخطوة من الناحية الأمنية، مشدداً على أن أيجاد نظام دفاعي لحلف الناتو إلى جانب نظامي دفاعي روسيا، سيمكننا من تطوير آليات تعاون من شأنها جعل النظام بأكملة أكثر فاعلية".

لكنه اضاف: "لم نتخذ أي قرارات بعد في هذا الشأن، وسيتعين علينا التشاور مع روسيا ۖ لأننا نحتَّاج إلى حماية فعَّالة ضد أي تهديد حقيقى".